مقال في مجال ريادة الأعمال

========== ٥ ==========

الاقتصاد المعرفي يحتاج إلى تعزيز ريادة الأعمال

بقلم : زياد محمد الغامدي

حدّدت خطة التنمية التاسعة تحديات عديدة يجب التغلب عليها للوصول إلى اقتصاد معرفي، ويأتي من ضمن هذه التحديات تعزيز روح المبادرة وريادة الأعمال. ولا يوجد تعريف واحد يجمع عليه الجميع لوصف رواد الأعمال، إلا أنهم أشخاص مبادرون، ويقبلون درجة عالية من المخاطر (يكفيهم مخاطرة أنهم لا يعتمدون على دخل وظيفي ثابت(، ويعملون على تحويل أفكارهم إلى مشاريع تجارية (قد تفشل في كثير من الأحيان)، كما أنهم أشخاص لا يميلون إلى العمل الروتيني ويفضلون العمل باستقلالية دون التقيد بوقت أو رئيس. كما أن رواد الأعمال مبادرون بطبعهم لا ينتظرون التوجيه من أحد، بل يبادرون لتحقيق ما يضيف لهم ويميزهم رغبة منهم في النبوغ. وقد تبدأ منشآت رواد الأعمال كبيرة الحجم في بعض الأحيان (شركة طيران مثلا)، إلا أنها غالبا ما تكون صغيرة أو متوسطة الحجم ومع النجاح تصبح كبيرة (على سبيل المثال جوجل وورل مارت .(وقد ذكر جوزيف الويس شومبيتر (١٨٨٣-١٩٥٠) أن رواد الأعمال ليسوا مدفوعين دائما بتحقيق الربح المادي، إلا أن الربح المادي يبقى الأساس الذي يقيم عليه رواد الأعمال لقياس مدى نجاحهم. ومما ذكره أيضا أن رواد الأعمال أشخاص يعتمدون على ذاتهم، وأنهم متفائلون بالنجاح دائما، وأنهم يبحثون عن التميز لأنفسهم، وبطبعهم متقبلون للمخاطر .

وتفتخر الدول دائما برواد الأعمال لديها، وتعتبرهم دليلا على مدى التقدم والتنوع الاقتصادي لديها. فقد كتب عمدة لندن في "الاقتصادية" قبل أسبوع إن "هناك نحو ٤,٥ مليون شركة صغيرة ومتوسطة في المملكة المتحدة، وهو ما يمثل نحو ٦٠ في المائة من حجم العمالة في القطاع الخاص وما يقرب من نصف قيمة تداول رأس المال في القطاع الخاص .والمهم من ذلك أنها توظف ما يقرب من ١٤ مليون شخص". كما وتفتخر الولايات المتحدة الأمريكية أنه ما بين ١٩٩٦ و٢٠٠٤ تم تأسيس ما معدله الـ ٥٥٠ ألف منشأة صغيرة شهريا، وفق تقرير منشور في الإيكونوميست. ومما يثير الدهشة أن المتقاعدين العسكريين يشكلون عددا كبيرا من رواد الأعمال في الولايات المتحدة. فلقد نشرت إدارة الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة تقريرا جاء فيه أن المتقاعدين العسكريين يملكون ٢,٤ مليون منشأة تجارية، وهو ما يعادل ٩ في المائة من عدد المنشآت التجارية في الولايات المتحدة، كما وتوظف ما مجموعه ٥,٨ مليون عامل. وإدارة الأعمال الصغيرة أنشئت من قبل

الكونجرس الأمريكي بعد سن قانون المنشآت التجارية الصغيرة في ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٥٣، وتعنى بتقديم الدعم والاستشارات وتوفير المساعدة والحماية، بقدر ما هو ممكن، للمنشآت الصغيرة، كما وينص ميثاق التأسيس على أن الإدارة ستضمن للشركات الصغيرة" نسبة عادلة" من العقود الحكومية ومبيعات الممتلكات الفائضة .

كما وأشار التقرير إلى وجود علاقة ترابط إيجابية بين مستوى الدخل التقاعدي والرغبة في تأسيس منشأة تجارية لدى المتقاعدين العسكريين، فكلما زاد مستوى الراتب التقاعدي زادت ميول المتقاعد العسكري في تأسيس منشأته التجارية الخاصة. كما أوضح التقرير أن هنالك علاقة ترابط إيجابية بين تملك المتقاعد مسكنا وميوله لتأسيس منشأته التجارية الخاصة، وأن المتقاعدين الذين يملكون منازل يميلون إلى أخذ مخاطر أعلى من نظرائهم الذين لا يملكون منزلا خاصا بهم. وأدعو جميع المهتمين إلى الرجوع للتقرير الأساسي الموجود على موقع الإدارة للاستفادة من المعلومات المتواجدة فيه .

كما وتشير الدراسات إلى أن من أسباب نجاح ريادة الأعمال في المملكة المتحدة العلاقة والرابطة القوية بين الجامعات والوسط التجاري والاقتصادي، فالجامعات والوسط التجاري يدخلون في تحالفات استراتيجية طويلة الأمد بهدف التغلب على كافة التحديات، مثال ذلك التعاون الاستراتيجي بين جامعة وارويك وشركة جاكوار ولاند روفر. كما ويشكل التعاون بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو ربع الشراكات بين الجامعات والوسط التجاري في بريطانيا، والشراكات والتعاون بين الوسطين في نمو وازدياد مستمر .

وأود أن أشير إلى التجربتين الرائدتين لجامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في تأسيس كل من وادي الرياض للتقنية ووادي الظهران التقني. فلقد تمكنت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن عن طريق وادي الظهران التقني من استقطاب" نحو ٢٠ شركة، بينها أربع شركات كبرى في مجال النفط والغاز والبتروكيماويات، وتسع شركات من كبرى الشركات العالمية بينها "شلبمرجير"، "هاليبرتون"، "بيكر هيوز"،" سيمنس"، "جنرال إلكتريك"، "يكو جاوا"، و"هني ويل"، وشركات محلية كشركة سبكيم واميانتيت، وشركات متخصصة في الخدمات المساندة، حيث ضخت مشاريع بحثية واستثمارات في بناء مراكز علمية، ومختبرات لتطوير أعمالها وتقنياتها بنحو مليار ريال". أما أهداف وادي الرياض التقني الاستراتيجية فهي "تأسيس اقتصاد معرفي وتوفير إمكانات جامعة الملك سعود المعرفية والبحثية للمجتمع وتحويل مخرجاتها إلى منتجات استثمارية في كيانات اقتصادية، الأمر الذي يسهم في تنويع موارد الاقتصاد الوطني، وإيجاد فرص للتوظيف"، ولقد وجدت أن شركاء الوادي يفوقون الـ ٢٠. وبقية الجامعات مدعوة إلى أن تحذو حذو هاتين الجامعتين الرائدتين في تأسيس شراكات مع رواد القطاع الخاص محليا وعالميا .

إن نجاحنا في تحفيز روح المبادرة وريادة الأعمال يعتمد على جهود الجميع بلا استثناء، فالتعاون بين كل من جامعاتنا وقطاعنا الخاص في مجال الأبحاث وتوفير البنية التحتية للابتكار والتطوير، مهم وأساسي في عملية التحفيز، وقدرتنا على كسب طاقات المتقاعدين (مدنيين وعسكريين) وتحويل خبرتهم الطويلة إلى طاقة اقتصادية تسهم في دفع عجلة التنمية والاقتصاد ركن أساسي للوصول إلى بيئة خلاقة ورائدة في الأعمال. وتطوير بيئة التعليم لتكون مكانا للإبداع والتفكير الإيجابي والاجتهاد، وليس مجرد بيئة للحفظ، والتلقين مهم وأساسي للوصول للهدف المنشود. وعلى مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات القيام بواجبها لتوفير الدراسات والأبحاث المكملة والمساعدة لجميع الأطراف، حتى تصبح الصورة واضحة للجميع ويسهل اتخاذ القرار من قبل كافة الجهات المعنية.